Document:	EB 2021/134/R.56
Date:	26 November 2021
Agenda:	23(a)
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الدورة الخامسة عشرة بعد المائة للجنة التقييم

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Indran A. Naidoo
مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

Nigel Brett
مدير شعبة سياسات العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2516 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: n.brett@ifad.org

لويس خيمينيس ميكينيس
سكرتير الصندوق
رقم الهاتف: 2254 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.jimenez-mcinnis@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي– الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-16 ديسمبر/كانون الأول 2021

للعلم

محاضر الدورة الخامسة عشرة بعد المائة للجنة التقييم

1- تنعكس في هذه المحاضر مداولات لجنة التقييم التي جرت في دورتها الخامسة عشرة بعد المائة التي عُقدت حضوريا وافتراضيا في 19 أكتوبر/تشرين الأول 2021.

2- وسيجري إطلاع المجلس التنفيذي على المحاضر للعلم بمجرد موافقة اللجنة عليها.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة وانتخاب رئيس لجنة التقييم

3- رحب سكرتير الصندوق بالمشاركين، وأبلغهم بأنه أجرى، بناء على المداولات التي جرت خلال الدورة الرابعة عشرة بعد المائة للجنة التقييم، استطلاع رأي غير رسمي بشأن اختيار رئيس اللجنة وأطلع المرشحين الاثنين، وهما الكاميرون (مع مصر) والهند، على المعلومات المجمعة.

4- وأبلغ ممثل الكاميرون أعضاء اللجنة برغبة بلاده، بالاتفاق مع مصر، في سحب ترشحهما رغبة في الحفاظ على الطابع المثمر والتوافقي للجنة التقييم. وبالتالي، جرى تعيين الهند بتوافق الآراء رئيسة لفترة الولاية المحددة حسب التشكيل الحالي للجنة. وأدلت صاحبة السعادة الدكتورة Neena Malhotra، سفيرة جمهورية الهند وممثلتها الدائمة لدى الصندوق، ببيان أعربت فيه عن تقديرها لدعم أعضاء اللجنة لانتخاب الهند لمنصب رئيس اللجنة.

5- وبعد ذلك، افتتح الدورة رسميا سعادة السيد Bommakanti Rajender، وزير (الزراعة)، الممثل الدائم المناوب لجمهورية الهند لدى الصندوق. وحضر الدورة أعضاء اللجنة من الكاميرون، وفرنسا، وإندونيسيا، وأيرلندا، ولكسمبرغ، والمكسيك، وهولندا. وحضر الدروة مراقبون من أنغولا، وكندا، والصين، والدانمرك، وألمانيا، واليابان، والمملكة المتحدة، وكذلك من برنامج الأغذية العالمي. وحضرها أيضا مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ ونائبة الرئيس المساعدة لدائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة؛ ونائب الرئيس المساعد، وكبير الموظفين الماليين والمراقبين الماليين، دائرة العمليات المالية، والقائم بأعمال دائرة العلاقات الخارجية والحوكمة؛ ومدير شعبة سياسات العمليات والنتائج؛ ومديرة شعبة البحوث وتقدير الأثر؛ ومدير شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد؛ ونائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة، مكتب المستشار العام؛ والقائم بأعمال مدير شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي؛ وسكرتير الصندوق؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال (EC 2021/115/W.P.1/Rev.2)

الرسائل الرئيسية:

- بالنسبة لدورات لجنة التقييم القادمة، سيُنشر جدول عمل على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء كضميمة لجدول الأعمال المؤقت.

6- واعتمدت اللجنة جدول الأعمال على النحو الوارد في الوثيقة EC 2021/115/W.P.1/Rev.2، وأشارت إلى التغيير في ترتيب البنود التي سيجري عرضها، وإدراج عرض من الإدارة عن النسخة الرقمية من تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2021 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "مسائل أخرى".

البند 3 من جدول الأعمال: برنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2022، وخطته الإشارية للفترة 2023-2024 (EC 2021/115/W.P.2)

الرسائل الرئيسية:

- أشادت لجنة التقييم بمكتب التقييم المستقل على جودة تنفيذ ميزانية 2021، وأقرت برنامج عمل المكتب المستند إلى النتائج وميزانيته المقترحَين لعام 2022 وخطته الإشارية للفترة 2023-2024.

7- رحبت لجنة التقييم بمقترح برنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2022، وخطته الإشارية للفترة 2023-2024 على النحو الوارد في الوثيقة EC 2021/115/W.P.2. وأشاد أعضاء اللجنة بالوصول بميزانية مكتب التقييم المستقل إلى المستوى الأمثل وإبقاءها دون الحد الأقصى البالغ 0.9 في المائة.

8- ورحب الأعضاء تحديدا بإيلاء الاهتمام إلى الشمول والاستجابة الثقافية في جميع أقسام برنامج العمل والخطة الإشارية. ويكتسي ذلك أهمية بالغة في ضوء تزايد الانخراط في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات واعتماد نهج الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وأشار أحد الأعضاء إلى أن التغذية هي موضوع التعميم الوحيد الذي لم يخضع للتقييم، فشجع على التركيز على تخصص الصندوق وميزته النسبية في زيادة وصول الفئات الأكثر ضعفا إلى أغذية مغذية ميسورة التكلفة. وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود الجارية التي يبذلها مكتب التقييم المستقل لتيسير الوصول إلى منتجاته عن طريق توفير أدلة على موضوعات محددة استجابة لطلبات مخصصة.

9- وقدم مكتب التقييم المستقل معلومات إضافية عن الجهود المبذولة لضمان جودة البيانات المجمعة خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عندما لم يكن بإمكان موظفي المكتب السفر إلى الميدان، وأشار إلى أن المكتب بصدد استكشاف السبل لتحقيق التوازن السليم بين الموظفين والاستشاريين، بما في ذلك عن طريق تعيين موظفي تقييم إضافيين بدوام كامل لعدم إرهاق الموظفين الحاليين من حيث عبء العمل.

10- وفيما يتعلق بالتعلم، أبلغ مكتب التقييم المستقل اللجنة بتنظيم فعاليات تعلم بالاشتراك مع الإدارة للتفكير في النتائج وتبادل المعرفة. ويجرى إعداد دليل التقييم الجديد في مكتب التقييم المستقل بالتعاون مع الإدارة. وسيُوضَع في صيغته النهائية هذا العام ويُعرَض على اللجنة خلال دورتها المقرر عقدها في مارس/آذار 2022.

البند 6 من جدول الأعمال: التقييم المشترك للتعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها (EC 2021/115/W.P.5)

الرسائل الرئيسية:

- رحبت لجنة التقييم بالتقييم المشترك للتعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها، وأيدت الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية.
- أكد الأعضاء على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على المستوى القطري في الإطار الأوسع لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.
- شدد أعضاء اللجنة على الحاجة إلى تحسين فهم المهام المختلفة للوكالات الثلاث، وإن كانت تكمل بعضها البعض، وتحديد مجالات التداخل والمجالات التي يمكن فيها أن يسهم إجراء أنشطة مشتركة تراكمية في التصدي لأوجه القصور/الازدواجية والبناء على أوجه التآزر والتكامل.

- شدد الأعضاء على أهمية تبادل الخبرات التقنية والبيانات بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

11- ورحبت لجنة التقييم بالتقييم المشترك للتعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها على النحو الوارد في الوثيقة EC 2021/115/W.P.5، إلى جانب الرد الشفوي للإدارة على استنتاجات وتوصيات التقييم المشترك. وإجمالا، أيد أعضاء اللجنة الاستنتاجات الرئيسية ودعموا التوصيات المقدمة.

12- وأكد الأعضاء على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على المستويين القطري والإقليمي في الإطار الأوسع لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، أتاحت نتائج مؤتمر قمة النظم الغذائية فرصة لاستعراض مفهوم التعاون بأسره في إطار شامل. وسأل الأعضاء الإدارة ما إذا كان هناك مجال لإعداد إطار نتائج مشترك لإسناد المسؤولية المشتركة عن تحقيق النتائج.

13- وأشار الأعضاء إلى أن إحدى التوصيات الرئيسية الصادرة عن التقييم تمثلت في الدعوة إلى استعراض مذكرة التفاهم المبرمة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، فنظروا في أفضل طريقة لتناول هذه المسألة. وعلى الرغم من تباين نماذج العمليات والأعمال بين هذه الوكالات، تبقى مهامها مكملة لبعضها البعض. وشدد الأعضاء على أهمية تحسين فهم المهام المختلفة للوكالات الثلاث ومجالات التداخل، والحاجة إلى تحديد المجالات المحتملة حيث يمكن الاستفادة من الميزة النسبية لكل وكالة.

14- وأكد أعضاء اللجنة على الحاجة إلى تبادل الخبرات التقنية ودعوا إلى اعتماد استراتيجيات شاملة وليست متنافسة في بعض المجالات (مثل المنظور الجنساني، والتغذية، والقطاع الخاص، والتمويل البالغ الصغر). وشددوا كذلك على الحاجة إلى تبادل البيانات الضخمة التي تقوم الوكالات الثلاث بجمعها والتحليلات ذات الصلة لتجنب ازدواجية العمل.

15- وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أن التقييم أظهر أمثلة جيدة على تبادل البيانات في إطار التبادل الأوسع للمعرفة والدروس المستفادة والممارسات الجيدة بين الوكالات الثلاث. وأكدت الإدارة أنها ستواصل العمل على تعزيز آليات تبادل المعلومات والمعرفة. ومن الناحية التشغيلية، هناك عدة أمثلة على التعاون ليس أقلها بشأن الاستجابة لجائحة كوفيد-19. ويبدو أن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها يعمل بشكل أفضل عندما تضطلع الحكومات بدور قيادي أقوى وتنقل توقعات واضحة، بما في ذلك بشأن الحاجة إلى العمل سويا.

16- كما أشارت الإدارة إلى أنه بدلا من اتخاذ الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها استجابة قائمة بذاتها، عمدت الوكالات الثلاث إلى العمل سويا في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لاتخاذ استجابة منسقة إزاء الزراعة والأمن الغذائي والفقر الريفي. وأقرت الإدارة بأهمية إطار النتائج المشتركة بموجب إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وقد رسم الصندوق خريطة لنتائجه المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما للهدفين الأول والثاني، لتوضيح كيفية إسهامه في تحقيق تلك الأهداف.

البند 5 من جدول الأعمال: ورقة النهج للتقييم المؤسسي الثاني لتجربة الصندوق في تطبيق اللامركزية (EC 2021/115/W.P.4)

الرسائل الرئيسية:

- رحبت لجنة التقييم بورقة النهج وأكدت أن التقييم ينبغي أن يعطي الأولوية لتحديد كفاءات التكلفة في وفاء الصندوق بمهمته.
- شدد أعضاء اللجنة أيضا على الحاجة إلى تقييم العناصر غير الملموسة بنفس القدر، مثل الثقافة والقيادة، والنظر في مستوى المخاطر المقبولة، ولا سيما في الأوضاع الهشة وحالات النزاع.

17- رحبت لجنة التقييم بورقة النهج للتقييم المؤسسي الثاني لتجربة الصندوق في تطبيق اللامركزية على النحو الوارد في الوثيقة EC 2021/115/W.P.4.

18- وشدد أعضاء اللجنة على الحاجة إلى تقييم ليس فقط العناصر الملموسة مثل عمليات الأعمال والتكاليف، بل أيضا العناصر غير الملموسة بنفس القدر المتعلقة بالثقافة والقيادة وطرائق العمل ومزيج المهارات والخلفيات المهنية للموظفين الميدانيين والتنوع، وما إلى ذلك. كما ينبغي أن ينظر مكتب التقييم المستقل في مستوى المخاطر المقبولة على أساس درجة تقبل المخاطر التي يحددها المجلس، ولا سيما في حالات النزاع، ويقيّم الإطار الزمني اللازم لتسهم اللامركزية في تحقيق النتائج الإنمائية، حيث إنه من غير المحتمل ظهور نتائج في الأجل القصير.

19- وأكد أعضاء اللجنة أن التقييم ينبغي أن يعمل على تقدير كفاءات التكلفة وأن يراعي القيمة المضافة للامركزية على الأنشطة غير الإقراضية. كما أن التقييم من شأنه أن يتيح فرصة جيدة لتحديد الوظائف التي ينبغي أو لا ينبغي أن تكون لامركزية. وأعربت الإدارة عن تطلعها لإجراء تقدير للأثر على المجالات التي ترغب في تحسينها عن طريق القُرب المكاني وقابلية التكيف التي تتيحها اللامركزية، وهي تحديدا الملكية الحكومية والاستدامة والكفاءة.

20- وأكد مكتب التقييم المستقل أنه كان يعتزم إجراء زيارات قطرية وميدانية للتحقق مما إذا كانت اللامركزية قد أحدثت أثرا على أرض الواقع. وسيجرى تقييم الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن تقييم عام 2016، كما سينظر المكتب في أثر اللامركزية على أداء البرامج سواء من منظور كمي عن طريق تصنيفات قائمة على عدة مؤشرات، ومن منظور كيفي، من خلال المقابلات والبيانات الكيفية والتحليلات.

البند 7 من جدول الأعمال: تحديث لإطار الفعالية الإنمائية في الصندوق (EC 2021/115/W.P.6)

الرسائل الرئيسية:

- أكد أعضاء اللجنة أهمية دمج الدروس المستفادة في تصميم المشروعات وتنفيذها، واعتماد نهج للإدارة التكيفية، على النحو المقترح في إطار الفعالية الإنمائية المحدث.

21- رحبت لجنة التقييم بإطار الفعالية الإنمائية المحدث الذي أعدته الإدارة، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2021/115/W.P.6 إلى جانب التعليقات المقدمة شفويا من مكتب التقييم المستقل.

22- وعلى وجه التحديد، رحب أعضاء اللجنة بتحول التركيز في إطار الفعالية الإنمائية لعام 2016 من استخلاص الأدلة إلى استخدامها لأغراض اتخاذ قرارات جيدة وتحسين الفعالية الإنمائية. وأعرب أعضاء اللجنة عن سعادتهم بجانب التعلم في الإطار المحدث، ولكنهم أكدوا الحاجة إلى تبادل هذه الدروس ودمجها في البرامج والمشروعات.

23- وأكدت الإدارة موافقتها على المقترح الذي يفيد بأن يُجري مكتب التقييم المستقل استعراضا مستقلا لإطار إدارة النتائج للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ويتعلق أحد أكبر التحديات ببناء قدرات وحدات إدارة المشروعات وموظفي الحكومة فيما يتصل بالرصد والتقييم. وضاعفت الإدارة جهودها في تدريب وحدات إدارة المشروعات، ليس فقط على الرصد والتقييم، ولكن على الإدارة المستندة إلى النتائج والمسائل ذات الطابع الأكثر عملية في إدارة المشروعات مثل التوريد والإدارة المالية.

24- وشددت الإدارة على كيفية تعزيز إطار الفعالية الإنمائية المحدث للتركيز على استخدام البيانات الآنية لأغراض الإدارة التكيفية. ويتوقع الإطار المحدث أيضا ربط ومزامنة الرصد والتقييم مع أنشطة تقدير الأثر في إطار تنفيذ استقصاءات المشروعات، وبالتالي التحول من الرصد والتقييم إلى الرصد من أجل التقييم. وشددت الإدارة على وجود آليات للتعلم بالفعل. فعلى سبيل المثال، ينتج الصندوق معرفة هائلة عن طريق تقييمات

الأثر، التي تدخل بعد ذلك في إعداد تقارير إنجاز المشروعات. وتُنشر هذه المعرفة عن طريق منتجات معرفية مخصصة وتوفر الدروس المستفادة والبيانات اللازمة لتصميم المشروعات في المستقبل. وأكدت الإدارة أيضا أنه يجري إنشاء وحدة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية في نظام إدارة النتائج التشغيلية في الصندوق لقياس النتائج والفعالية على المستوى القطري، على أساس نفس النهج المستخدم للمشروعات. ومن شأن ذلك أيضا أن يساعد في حصر نتائج الأنشطة غير الإقراضية مثل الشراكات وإدارة المعرفة وحوار السياسات.

25- وتشكل العملية التشاورية التي صُممت من خلالها برامج الفرص الاستراتيجية القطرية فرصة رئيسية لمناقشة الدروس المستفادة مع الحكومات. وردا على استفسار عن نتائج مؤتمر قمة النظم الغذائية للأمم المتحدة، ستسعى الإدارة لتحديد الفرص المتاحة لتلبية مطالب الحكومات وفقا للمسارات الوطنية وذلك من خلال برنامج القروض والمنح، والاستراتيجيات القطرية المقبلة، وتعديل الاستراتيجيات القطرية القائمة.

البند 4 من جدول الأعمال: التقييم المواضيعي للدعم المقدم من الصندوق إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل التكيف مع تغيُّر المناخ (EC 2021/115/W.P.3 + Add.1 + Add.2)

الرسائل الرئيسية:

- أشادت لجنة التقييم بجودة التقييم ورحبت بالنتائج الإيجابية مع الإقرار بوجود مجال للتحسين، ولا سيما فيما يتعلق باستهداف فئات السكان الأكثر ضعفا.
- أكد أعضاء اللجنة على الحاجة إلى إعداد إطار مفاهيمي وتوجيهات تشغيلية بشأن التكيف مع تغير المناخ.
- تم التأكيد على أهمية تتبع التقدم المحرز والأثر فيما يتعلق بتعزيز القدرة على الصمود والتكيف.
- شدد الأعضاء أيضا على الحاجة إلى تعزيز القدرات الداخلية للتكيف مع تغير المناخ.

26- رحبت لجنة التقييم بالتقييم المواضيعي للدعم المقدم من الصندوق إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل التكيف مع تغير المناخ، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2021/115/W.P.3، بالإضافة إلى رد الإدارة وتعليقات كبار المستشارين المستقلين الواردة في الضميمتين. ورحب أعضاء اللجنة تحديدا بالمنهجية الصارمة المتبعة وإجراء التقييم في الوقت المناسب، في ضوء أزمة تغير المناخ الحالية التي تمثل إحدى أكثر القضايا إلحاحا في عصرنا. وأقر الأعضاء بهذا المجال كمجال يتمتع فيه الصندوق بميزة نسبية ولديه التكليف اللازم والقدرات والمهارات الضرورية ليصبح الوكالة التي يُلتجأ إليها في منظومة الأمم المتحدة بشأن التكيف مع تغير المناخ. غير أن تحقيق هذا التغيير التدريجي يتطلب توفير الموارد وإجراء نقاش استراتيجي بشأن الخطوات المقبلة ومواءمة الموارد وإجراء المفاضلات المحتملة.

27- وأشار الأعضاء إلى أن التقييم يسلط الضوء على التغييرات التي اعتمدها الصندوق في التعامل مع أزمة المناخ، وقدموا منظورا جديدا على كيفية تحسينها وتعزيزها، بوسائل منها تحسين استهداف السكان الريفيين الضعفاء.

28- وإقرارا بالتحدي المتعلق بقياس التقدم في مجال القدرة على الصمود والتكيف، رحب الأعضاء بجهود الإدارة الرامية إلى وضع إطار مفاهيمي لقياس القدرة على الصمود وتوضيح المنهجية المعتمدة لتتبع التقدم المحرز. ولاحظت الإدارة أن تقييمات الأثر للتجديد العاشر لموارد الصندوق أشارت إلى زيادة قدرها 13 في المائة في قدرة المستفيدين من المشروعات على الصمود، حيث تمكن ما يقدر بنحو 26 مليون شخص من زيادة قدرتهم على الصمود، بما في ذلك في مواجهة الصدمات المناخية، في مجالات تدخل الصندوق، وهو ما يمثل تقدما كبيرا. واتفقت الإدارة مع مكتب التقييم المستقل على الحاجة إلى أن ينظر الصندوق في الآثار الأوسع على

المناظر الطبيعية والسكان كذلك. كما أقرت الإدارة بالحاجة إلى تعزيز القدرات لتنفيذ تدابير مواجهة المناخ وأشارت إلى الحاجة إلى موارد إضافية.

29- وأكدت اللجنة على الحاجة إلى إعداد إطار مفاهيمي وتوجيهات تشغيلية بشأن التكيف مع تغير المناخ، مما يسهم أيضا في تعزيز قدرة الصندوق على تقدير التقدم والأداء في المنظمة. ومن شأن ذلك أن يتيح فرصة للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها لتقاسم أعمالها أو حتى تصميم إطار مفاهيمي مشترك لها. وأضافت اللجنة أن مبدأ البساطة ينبغي أن يكون محوريا في هذا الإطار وذلك لضمان تصميم أداة يسهل فهمها للعملاء والشركاء والأطراف المحلية والخبراء في المقر على حد سواء.

30- وشدد الأعضاء أيضا على الحاجة إلى زيادة القدرات الداخلية للتكيف مع المناخ (مثل مهارات التعامل مع نظم المعلومات الجغرافية) من أجل سد "فجوة التكيف"، والحاجة إلى تسليط الضوء على الدور المهم للأنشطة غير الإقراضية في مجال التكيف.

31- وأشار بعض الأعضاء إلى "الأثر الضار" الذي حُدِّد في حوالي 50 في المائة من الحالات التي جرى تقييمها، فدعوا إلى توخي الحذر لدى الخروج بهذه الاستنتاجات. وأوضح مكتب التقييم المستقل تفسير مصطلح "عدم الإضرار" مشيرا إلى أنه عندما لا يُستوفى مؤشر "عدم الإضرار" في بعض الحالات فإن ذلك لا يعني بالضرورة إلى عدم وقوع الضرر، بل يعني زيادة الاحتمالات لوقوع نتائج ضارة. وأشار مكتب التقييم المستقل إلى أن التدخلات الإنمائية، بما في ذلك التدخلات الزراعية، تؤثر على النظم الإيكولوجية والبيئة، وليس على السكان فحسب، وأنه ينبغي إدارة تلك الآثار وتعويضها. وينبغي للصندوق إعداد منهجيات وتوجيهات ومؤشرات دقيقة للتصدي لهذه المسألة، والتي تشكل عملية للمساءلة وللتعلم على حد سواء. وأشار المكتب أيضا إلى الحاجة إلى توفير مزيد من الموارد للتصدي لهذه التحديات.

البند 8 من جدول الأعمال: جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2022 (EC 2021/115/W.P.7)

الرسائل الرئيسية:

- أيدت لجنة التقييم جدول الأعمال المؤقت للجنة التقييم لعام 2022.

32- رحبت لجنة التقييم بجدول الأعمال المؤقت على النحو الوارد في الوثيقة EC 2021/115/W.P.7 واعتمدته.

33- وأشار أحد الأعضاء إلى أن النظر في تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لإندونيسيا يمكن أن يتيح فرصة لمناقشة الدروس الناشئة من تجربة الاستراتيجية القطرية المشتركة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

البند 9 من جدول الأعمال: الملحق الأول من سياسة التقييم المعدلة في الصندوق (EC 2021/115/W.P.8 + Add.1)

الرسائل الرئيسية:

- وافقت لجنة التقييم على عدم وجود حاجة إلى إجراء تنقيحات إضافية للملحق الأول من سياسة التقييم المعدّلة في الصندوق، وأيدت تقديم الملحق إلى المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والثلاثين بعد المائة للموافقة عليه.

34- استجابة لطلب المجلس التنفيذي في دورته الثانية والثلاثين بعد المائة، قدم مكتب التقييم المستقل في الدورة الثالثة عشرة بعد المائة للجنة التقييم، نتائج عملية مقارنة مرجعية لممارسات مكاتب التقييم المستقلة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى وأعضاء فريق التعاون في مجال التقييم التابع للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف فيما يتعلق باختيار رؤساء التقييم وتعيينهم.

35- واستنادا إلى نتائج عملية المقارنة المرجعية، دُعيت لجنة التقييم لاستعراض الملحق الأول من سياسة التقييم المعدلة، على النحو الوارد في الوثيقة EC 2021/115/W.P.8 وضميمتها، حسب التكليف الصادر من المجلس التنفيذي.

36- والتمس أحد أعضاء اللجنة تعقيبات من الأعضاء الآخرين على الممارسة المتمثلة في عقد اجتماعين مع رئيس الصندوق (أحدهما مع رئيس لجنة الاختيار والآخر مع المجلس التنفيذي) وأثرها المحتمل على استقلالية العملية. واتفق أعضاء اللجنة على أنه لا توجد حاجة إلى إجراء تنقيحات إضافية للملحق الأول من سياسة التقييم المعدلة في الصندوق، وأيدوا تقديم الملحق إلى المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والثلاثين بعد المائة للموافقة عليه.

البند 10 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

37- قدّمت الإدارة الموقع الشبكي الذي يتضمن النسخة الرقمية لتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2021، الذي يعرض المعلومات الواردة في التقرير بطريقة بيانية وأيسر للفهم، مما يسهل الوصول إلى البيانات الواردة في التقرير وقراءتها.

اختتام الدورة

38- ذُكّرت اللجنة بأن مكتب سكرتير الصندوق سيعرض مسودة محاضر الدورة، بما في ذلك الرسائل الرئيسية التي تقاسمها أعضاء اللجنة، للموافقة عليها. وبمجرد الانتهاء من المحاضر، ستُقدم إلى المجلس التنفيذي للعلم في دورته الرابعة والثلاثين بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2021.